

الديباجة:

اكتسب الاقتصاد الأخضر صيتاً دولياً بارزاً منذ فترة حديثة العهد نسبياً، فهو يستند إلى عقود زمنية من التحليل والنقاش بشأن التفاعل بين البشر، والاقتصاد والبيئة، ويرتبط تكوينه الجوهري بمفهوم التنمية المستدامة. واتجهت أغلب الدراسات والبحوث والتقارير إلى إدماج مقارنة الاستدامة في التحليل الاقتصادي. ومع ازدياد الضغوط السكانية والأزمات المالية والاقتصادية أصبح الاهتمام واضحاً بعنصري النجاعة والفعالية الاقتصادية مما مهّد الطريق نحو نفعية دراسة الاقتصاد في مفهومه الشامل، وتمّ الربط بين المعطيات الاقتصادية (تزايد السكان وتدهور الموارد الطبيعية)، والاجتماعية (العدالة والتنمية الاجتماعية) والبيئية (العدالة الجيلية للحفاظ على الموارد الطبيعية) كتحديات "جديدة" للاقتصاد العالمي. حيث تضمنت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20 أن المستقبل الذي نصبو إليه في سياق الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هو القضاء على الفقر، باعتباره أحد الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة. ودعت منظمة الأمم المتحدة إلى دعم البلدان المهتمة بالاقتصاد الأخضر من خلال إيجاد الأنماط الملائمة وتوفير الأدوات والمنهجيات، توجيه الاستثمارات نحو بناء رأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية ودعم سياستها الذي سيساهم في تكوين أنماط الدخل وسبل المعيشة والرفاه للفقر. وستسفر هذه الإصلاحات أيضاً عن نمو اقتصادي عام وستستحث المزيد من التجارة في السلع المنتجة بطرق مستدامة. كما يشكل الاقتصاد الأخضر أداة تحليلية اقتصادية جديدة، يقوم عليها اقتصاد الدول ممثلاً تحد جديد للاقتصاد العالمي، حيث اقترن بمقاربات الاستدامة التنموية الشاملة، لتحقيق الرفاه بأبعاده الثلاث: الاقتصادي وما يحويه من معطيات، الاجتماعي وما يشتمله من عدالة وتنمية اجتماعية وأخيراً البعد البيئي الذي يحمل العدالة الجيلية للحفاظ على الموارد الطبيعية. وبالتالي أصبح الاقتصاد الأخضر يشكل وسيلة للتنمية المستدامة من شأنها توجيه الدول إلى تحقيق الأمثلية في استغلال مواردها والخروج من عديد الأزمات الحالية والمستقبلية التي تلوح على الأفق كأزمة الغذاء، المناخ، الوقود والطاقت سيما غير المتجددة، التنوع البيولوجي. الأزمات المالية والاقتصادية هذه الأزمات التي نصنفها إلى أزمات اقتصادية، اجتماعية وبيئية.

أهداف الملتقى:

نهدف من خلال هذا الملتقى إلى:

- التأكيد على إن الاقتصاد الأخضر هو وسيلة للتنمية المستدامة وليس بديلاً لها.
- الاقتصاد الأخضر يحقق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية أو الإدارية
- التأكيد على ضرورة تطويع الاقتصاد الأخضر مع الأولويات والإمكانات الوطنية .
- وضع تصور لإطلاق استراتيجيات التحول إلى الاقتصاد الأخضر.
- تسليط الضوء على أهم التحديات التي تعيق تحقيق اقتصاد أخضر.
- التأكيد على ضرورة تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر.

محاو الملتقى:

المحور الأول: التصورات المؤسسية وهيكلة التنمية المستدامة في المناطق العربية.

- الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل (مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر):
- الاقتصاد الأخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في الدول العربية (نماذج وتجارب حية مع التركيز على التجربة الجزائرية):
- مشاريع الاقتصاد الأخضر في الدول العربية كتمهيد للتكامل الإقليمي العربي:
- وضع تصور لإطلاق اقتصاد مبني على إستراتيجية الانتقال إلى اقتصاد أخضر (أزمة الطاقة، الوقود الأحفوري، الأزمات الاقتصادية، سياسات التخفيف من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.....):
- تقديم مقترحات لتطوير المؤسسات التعليمية أو الاقتصادية في ضوء متطلبات الاقتصاد الأخضر.

المحور الثاني: دور الإنفاق و الاستثمار الحكومي في المجالات التي تحفز التحول إلى الاقتصاد الأخضر في

القطاعات الاقتصادية.

- تشجيع الابتكار والاستثمار في التسويق الأخضر؛
- الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء والطاقت المتجددة؛
- توفير المؤهلات العلمية اللازمة لتشكيل اقتصاد أخضر وتطوير النماذج الاقتصادية المستدامة؛
- دور منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في بناء وتنمية الثقافة البيئية والاجتماعية.

المحور الثالث: تحقيق الأهداف الإستراتيجية الخضراء ضمن مسار الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة.

- سياسة الاقتصاد الحيوي في تحقيق الاقتصاد الأخضر المستدام؛
- النظم الأيكولوجية الحديثة (الكربون الأزرق، الغابات الزرقاء...)
- لبناء اقتصاديات خضراء شاملة؛
- الظروف التمكينية لمبدأ الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة؛
- تمويل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛
- الاقتصاد الأخضر في الجزائر - مخاوف الحاضر وتحديات المستقبل.-

المحور الرابع: الاقتصاد الدائري

- مفهوم الاقتصاد الدائري، وأهم تجارب الدول الناجحة في هذا المجال؛
- اتجاهات الاقتصاد الدائري: إعادة التدوير للمخلفات أو التصميم الدائري من البداية؛
- متى تدخل الجزائر عصر الاقتصاد الدائري ؟



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة

تحت رعاية:

رئيس الجامعة: أ.د. سياب رشيد

والرئاسة الشرفية:

لعميد الكلية : أ.د. محمد الطاهر دربوش

تنظم:

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الدولي الثاني حول:

الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد
الأخضر

لتحقيق التنمية المستدامة

03-02 ماي 2018

رئيس الملتقى:

الدكتورة ليليا بن منصور

- اللجان العلمية للملتقى غير ملزمة بالبحث في المكتبات أو على النت للتأكد من نقاء البحث المقدم، فأى إخلال بأصالة البحث تقع مسؤوليته بالكامل على صاحبه ؛
- في حالة البحوث المشتركة يتم التكفل بالنفقات لمشارك واحد فقط؛
- كل البحوث المقبولة تنشر في كتاب الملتقى الحامل لترقيم دولي؛
- ترسل كل المشاركات على البريد الإلكتروني للملتقى :

Coll.eco2018@gmail.com

- لجان الملتقى:

- رئيس الملتقى: الدكتورة ليليا بن منصور
- رئيس اللجنة العلمية للملتقى: الدكتورة شامية بن عباس
- رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى: الأستاذ عبد الجليل جباري

تواريخ مهمة :

- آخر أجل لاستلام البحوث كاملة: 2018/02/25
- يتم إبلاغ المشاركين بنتائج التحكيم: 2018/03/15
- تاريخ انعقاد الملتقى: 2018/05/03-02

رسوم المشاركة في الملتقى :

- الأستاذة: 8000 دج
 - طلبة الدكتوراه: 4000 دج
- تتضمن رسوم الملتقى حقبة الملتقى، مصاريف التنقل داخل ولاية خنشلة وتكاليف الإقامة والإطعام طيلة فترة الملتقى.

شروط المشاركة :

- المشاركة مفتوحة لجميع الاساتذة وطلبة الدكتوراه بالجامعات والباحثين والخبراء والمهتمين بمختلف الهيئات.
- ترسل المشاركات باللغات: العربية، الفرنسية والإنجليزية وفق الشروط الآتية:
- أن يكون البحث المقدم مستوفيا الشروط العلمية المتعارف عليها مرجعيا وضمن موضوعات محاور الملتقى؛
- أن لا يكون البحث المقدم قد تمت المشاركة به في ملتقيات سابقة أو تم نشره أو قبل للنشر في أي مجلة علمية أو ملتقى سابق داخل او خارج الجزائر؛
- أن يكون البحث المقدم على أكثر تقدير في حدود عشرين (20) صفحة ولا يقل عن عشر (10) صفحات بما في ذلك قائمة المراجع والهوامش والورقة الأولى؛
- تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للبحث، اسم الباحث ورتبته العلمية والمؤسسة الجامعية التابع لها، الهاتف، البريد الإلكتروني، وملخصا للبحث لا يزيد عن ثمانية أسطر بلغتين إحداهما اللغة العربية، فضلا عن كلمات مفتاحية؛
- تكون المسافة مفردة بين الأسطر، أما هوامش الصفحة فتكون كما يلي: 2سم من جميع الجوانب؛
- يكتب البحث المقدم بالعربية بخط Traditional Arabic حجم 14 في المتن و 12 في الهامش أما الخط اللاتيني فبنوع Times New Roman حجم 12 في المتن و 10 في الهامش؛
- يرقم التمهيش بطريقة آلية note de fin. على أن تعرض في نهاية البحث بالترتيب؛
- يبلغ صاحب البحث باستلام بحثه، وكل بحث لا يوافق الشروط، لا يرسل للتحكيم كما لا تعمل هيئة الملتقى على إخطار صاحبها؛
- تخضع كل الأبحاث والدراسات للتحكيم السري لتقرير مدى صلاحيتها للنشر.
- البحث المقدم إلى الملتقى لا يرد إلى أصحابه سواء قبل ام لم يقبل؛